برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 8-2009/6/12

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2009/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I)/3
3 June 2009
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير اللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير بنودا مختلفة من جدول الأعمال، على النحو التالي:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2008
(WFP/EB.A/2009/6-A/1)
- تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات
WFP/EB.A/2009/6-B/1)
(WFP/EB/A/2009/6-B/1/Add.1و
- استعراض الإطار المالي
(WFP/EB.A/2009/6-C/1)
- تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي
(WFP/EB.A/2009/6-D/1)
- تقرير المفتش العام
(WFP/EB.A/2009/6-E/1)
- التحديث الخامس لخطة برنامج الأغذية العالمي للإدارة (2009-2008)
(WFP/EB.A/2009/6-F/1)
- التقرير السنوي للجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات
(WFP/EB.A/2009/6-G/1/Rev.1)
- تقرير المدير التنفيذي بشأن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4(ز) من اللائحة العامة)
(WFP/EB.A/2009/6-H/1)
- معلومات محدثة عن النسخة الثانية لمشروع شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II)
(WFP/EB.A/2006/6-I/1)

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

CL 136/23

A

May 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15–19 يونيو/حزيران 2009

تقرير الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجنة المالية
روما، 27–28 مايو/أيار 2009

بيان المحتويات

	الفقرات
المقدمة	6-1
مسائل برنامج الأغذية العالمي	
الحسابات السنوية المراجعة، 2008 (WFP/EB/A/2009/6-A/1)	18-7
استعراض الإطار المالي (WFP/EB/A/2009/6-C/1)	24-19
تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB/A/2009/6-D/1)	27-25
تقرير المفتش العام (WFP/EB/A/2009/6-E/1)	32-28
التحديث الخامس لخطة برنامج الأغذية العالمي للإدارة (2008–2009) (WFP/EB/A/2009/6-F/1)	36-33

تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة–4 والثالثة عشرة –4(ز) من اللائحة العامة (WFP/EB.A/2009/6-H/1)	37
تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2009/6-B/1) و(WFP/EB/A/2009/6-B/1/Add.1)	40-38
التقرير السنوي للجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2009/6-G/1/Rev.1)	43-41
معلومات محدثة عن النسخة الثانية لمشروع شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-I/1)	47-44
مسائل أخرى	
موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة	48
أية مسائل أخرى	50-49
الملحق	الصفحة 8

تقرير الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجنة المالية

27–28 مايو/أيار 2009

المقدمة

1- عرضت اللجنة على مجلس المنظمة التقرير التالي عن دورتها السابعة والعشرين بعد المائة التي انعقدت بناء على طلب برنامج الأغذية العالمي لاستعراض المسائل المالية التي ستعرض على الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي **للبرنامج**.

2- وحضر الدورة الممثلون التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ياسر عبد الرحمن سرور (مصر)

نائب الرئيس: السيد Lee Brudvig (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء: السيد Moungui Médi (الكاميرون)

السيد Li Zhengdong (الصين)

السيد Jean-Jacques Soula (فرنسا)

السيد Eckhard W. Hein (ألمانيا)

سعادة السيد Don Jorge E. Chen Charpentier (المكسيك)

السيد أمير أ- خواجة (Aamir A. Khawaja) (باكستان)

سعادة السيد Don Eudoro Jaén Esquivel (بنما)

3- وقررت اللجنة، بموجب البند 3 من المادة الثانية من النظام الداخلي للجنة المالية وبدون الإخلال به، فتح مداولات دورتها السابعة والعشرين بعد المائة، أمام المراقبين الصامتين من جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

4- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن السيد Søren Skafte (الدانمارك) والسيد Robert Sabiiti (أوغندا) لن يتمكنا للأسف من حضور الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجنة المالية.

5- وأحاطت اللجنة علما بعدم حضور المراجع الخارجي الدورة السابعة والعشرون بعد المائة للجنة المالية.

6- وأشادت اللجنة بالجهود التي بذلتها أمانة **البرنامج** التي أفضت إلى استلام اللجنة الوثائق المتصلة بهذه الدورة في الوقت المناسب مما مكّن الأعضاء من دراسة تلك الوثائق.

مسائل برنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة، 2008

(WFP/EB.A/2009/6-A/1)

7- عرضت الأمانة *الحسابات السنوية المراجعة لعام 2008*، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إعداد الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في منظومة الأمم المتحدة. وعرضت الحسابات السنوية مقترنة بتقرير المراجع الخارجي الذي قدم رأياً غير متحفظ بشأن الحسابات.

8- وهنأت اللجنة الأمانة على الإنجاز الكبير الذي تحقق إذ أصبح **البرنامج** وكالة الأمم المتحدة الأولى التي تنفذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأكدت أن تحسن المعلومات وطريقة العرض سيساعد اللجنة كثيراً لدى نظرها مستقبلاً في المسائل المتعلقة **بالبرنامج**. وأقرت اللجنة بأهمية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كوسيلة من شأنها أن تعزز قدرة البرنامج في مجال إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة والإدارة القائمة على النتائج.

9- طلبت اللجنة توضيحات عديدة عن استثمارات **البرنامج** بما في ذلك أهداف الاستثمارات وأدائها، وإدارة حافظة المشاريع الموروثة والتقليص من عددها، ومدى قابلية تطبيق سياسة للحد من الخسائر، والحد من مخاطر الاستثمارات واستثمارات صناديق استحقاقات الموظفين طويلة الأجل.

10- وأفادت الأمانة بأن الكشوف المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقدم إلى القارئ مزيدا من المعلومات مما كانت عليه من قبل في إدارة المخاطر المالية مع مذكرات تورد تفاصيل عن النقدية والاستثمارات فضلا عن الفوائد والإيرادات المحصلة. وآثار تقلبات السوق التي شهدها عام 2008 كانت أساسا نتيجة الإقرار بعدم وجود خسائر استنادا إلى مبدأ التعامل المباشر بين الأسواق الذي تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونتيجة لانخفاض سيولة السوق للسندات المضمونة بأصول وتلك المضمونة برهون عقارية، والمصنفة بأنها خالية من المخاطر عند شرائها، ترتبت آثار ذلك على أسعار أصول تلك السندات. وقد أثر نقص أداء استثمارات قصيرة الأجل التي أوكلت إلى مديري الاستثمارات الخارجيين بشكل كبير على إيرادات الاستثمارات، وأن تكبد وعدم تكبد خسائر تجاوز الإيرادات المحصلة من الفوائد بمقدار 9.6 مليون دولار أمريكي خلال السنة التقويمية. وينبغي النظر إلى هذا في سياق الإيرادات المحصلة من الفوائد والاستثمارات البالغة 300 مليون دولار أمريكي في فترة 2000–2007 وكون الأداء على الأجل المتوسط للاستثمارت قصيرة الأجل إيجابيا بنسبة 3.2 في المائة كل سنة منذ 2000.

11- وأكدت الأمانة على أن تأمين المبدأ هو أول أهداف الاستثمارات، يلي ذلك سيولة ومعدل العائد وأفادت بأن متوسط درجة تصنيف الاستثمارت قصيرة الأجل ظلت مرتفعة جدا حيث صنفت بأنها خالية المخاطر/ آمنة. ومع ذلك، حددت الأمانة بأن تقلبات عوائد الاستثمارات في 2008 غير مقبولة وقد قامت بتنفيذ عددا من التدابير للحد من مخاطر الاستثمارات (كما تم عرضه على المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2009) بما في ذلك: الحد من حجم الاستثمارت قصيرة الأجل والزيادة المطابقة في النقدية المتوفرة في السوق؛ فضلا عن تنفيذ مبادئ توجيهية جديدة وأكثر تحفظية للاستثمار.

12- لا تشمل المبادئ التوجيهية بشأن الاستثمار سياسة محددة للحد من الخسائر وما كان تنفيذ مثل هذه السياسة ليكون سهلا في ظل ندرة السيولة في السوق. وقد تم إدراج السندات التي لم تعد تتماشى مع المبادئ التوجيهية التي تتسم بتحفظية أكبر ضمن حافظة منفصلة للمشاريع الموروثة ووكلت تدريجيا إلى مديرين استثمار. وقلص حجم حافظة المشاريع الموروثة من 152 مليون دولار (11 في المائة من إجمالي النقدية والاستثمارات) إلى 102 مليون دولار (7 في المائة) خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2009.

13- وفيما يتعلق بالاستثمار طويل الأجل لصناديق استحقاقات الموظفين، أوضحت الأمانة أنه تم وضع ذلك في خدمة التزامات **البرنامج** طويلة الأجل تجاه الموظفين ومنذ 2003 استثمرت الأمانة 96 مليون دولار في صناديق استحقاقات الموظفين في مجالي السندات ورؤوس الأموال التي ارتفعت قيمتها لتبلغ 107 مليون دولار في نهاية 2008. ومقارنة بسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة، كانت لدى البرنامج إحدى أعلى نسب التمويل مقابل الخصوم. وتراعي أهداف الاستثمار والمبادئ التوجيهية لصناديق استحقاقات الموظفين

آفاق الاستثمار على الأجل الطويل وما تزال أصول رأس المال تعتبر مناسبة في هذا الصدد. وستفوض الأمانة إجراء دراسة أصول–خصوم في 2009 لتحديد التخصيص الملائم للأصول لصناديق استحقاقات الموظفين بالاستناد إلى بيئة السوق.

14- وتقبلت الأمانة توصية اللجنة بمشاطرة المجلس التنفيذي سياسة والمبادئ التوجيهية للاستثمار.

15- وبخصوص مواءمة مستويات النقدية التي بحوزة **البرنامج**، أوضحت الأمانة بأن مستويات النقدية تتعلق بدورات مساهمات المانحين (للإيرادات) ومعدل تنفيذ المشاريع (للمدفوعات). وارتفعت الأرصدة النقدية بقرابة 200 مليون دولار خلال 2008 بينما ارتفع بمثلين برنامج العمل.

16- وأكدت الأمانة أثناء مناقشة مسألة أرصدة المخزونات أن كمية السلع المحتفظ بها في نهاية العام تتوقف بدرجة كبيرة على عوامل مرتبطة بكل بلد على حدة. وأشارت الأمانة إلى أنه قد تم تخزين السلع مسبقا في بعض البلدان لضمان توفر إمدادات كافية حيثما اقتضت ظروف النقل والأحوال الجوية، بينما لم تكن تلك الترتيبات بنفس القدر من الأهمية في بلدان أخرى. ومثلت المخزونات التي يحتفظ بها **البرنامج** في نهاية العام ما متوسطه 2.6 من الأشهر من احتياجاته الإجمالية.

17- وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن إدراج ضمن الكشوف المالية الخسائر والمبالغ المشطوبة ومدفوعات الإكراميات، البالغة 20.5 مليون دولار كما هو وارد في الجدول 7 من تقرير المراجع الخارجي. ورحبت باعتزام الأمانة، بالتشاور مع المراجع الخارجي، إعداد عرض عام موحد بهذا الصدد كجزء من الكشوف المالية القادمة.

18- وأعربت اللجنة عن ترحيبها باقتراح تعديل المادة 13–1 من النظام المالي بحيث تصبح الفقرة كالتالي: *"يقدم المدير التنفيذي إلى المجلس، للموافقة، الكشوف المالية السنوية بخصوص حساب **البرنامج**، بما في ذلك الأموال والحسابات صناديقه وحساباته. وتُعد هذه الكشوف المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام."*

استعراض الإطار المالي
(WFP/EB.A/2009/6-C/1)

19- قدمت الأمانة الوثيقة، وهي الأولى من بين ثلاثة تقارير تعرض على المجلس التنفيذي بشأن استعراض الإطار المالي. وستقدم إلى دورة نوفمبر/تشرين الثاني 2009 وثيقة ثانية تورد نتائج الاستعراض وأي مسائل أو قرارات لموافقة المجلس المحتملة عليها، وفي الدورة الأولى لعام 2010، ستعد وثيقة بالتغييرات التي تقتضي موافقة المجلس (عند الاقتضاء). وأجري الاستعراض من أجل كفالة التوافق التام للإطار المالي **للبرنامج** مع الخطة الاستراتيجية ودعمه للأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**. وتحدد هذه الوثيقة محور تركيز الاستعراض وتتضمن تفاصيل إنشاء لجنة التخصيص الاستراتيجي الداخلي للموارد التي ستشرف على القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد في **البرنامج**.

20- ورحبت اللجنة باستعراض الإطار المالي وأعربت عن اهتمامها بتلقي تقارير مقارنة من الوكالات الأخرى. وتساءل بعض الأعضاء عن العلاقة بين لجنة التخصيص الاستراتيجي الداخلي للموارد وبين وظيفة المالية. وردت الأمانة بتوضيحها أن لجنة التخصيص الاستراتيجي الداخلي للموارد ستسمح بإرساء شراكات استراتيجية بين الدوائر داخل **البرنامج**، بما سيحقق مشاورات أكثر استفاضة بين متخذي القرارات بشأن المسائل التشغيلية وحشد الموارد والمالية.

21- وأكدت اللجنة على أهمية تحسين الترابط والاتساق في فئات البرامج وفيما بينها؛ وإيجاد قنوات تمويل واضحة، مع إعطاء الأولية العليا لتعزيز الشفافية في تخصيص الموارد. وشدد أعضاء آخرون على ضرورة وضع استراتيجيات للمانحين الجدد.

22- ومع ترحيب اللجنة بشكل عام باهتمام كيانات القطاع الخاص بتقديم خدمات **للبرنامج** مجانية، طرحت اللجنة العديد من التساؤلات عن العلاقة بين البرنامج ومجموعة بوسطن الاستشارية التي تزود **البرنامج** بخدمات استشارية، بما في ذلك دعم استعراض الإطار المالي على مثل هذا أساس البالغ 3 ملايين دولار للسنة منذ 2003. ورحبت اللجنة بأن المدخلات التي ساهمت بها مجموعة بوسطن الاستشارية كانت مفيدة ومهمة **للبرنامج**.

23- وأعربت اللجنة عن قلقها، عند ملاحظتها أن مجموعة بوسطن الاستشارية كانت أيضا موردا تجاريا للخدمات، من أن يتعرض أي مورد خدمات مجانية إلى عدم تكافؤ الفرص عند التنافس على الأعمال التجارية في **البرنامج**. وبينت الأمانة عملية العطاءات التنافسية التي يستخدمها **البرنامج** مع جميع مقدمي الخدمات، والمعايير المعتمدة من المجلس التنفيذي لاختيار الشركاء من القطاع الخاص، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في اللوائح السارية التي وضعت بغرض التخفيف من مخاطر حصول مقدمي الخدمات المجانية على ميزات عند التماس عقود تجارية من **البرنامج**. وأكدت اللجنة بأنه ينبغي تطبيق القواعد بشكل حازم.

24- ورحبت اللجنة بالتقرير، وأحاطت علماً بإنشاء لجنة التخصيص الاستراتيجي الداخلي للموارد، وعزم هذه اللجنة بالبدء في العمل في الأسابيع القادمة، وتتطلع إلى مزيد من النقاش حول هذه المسألة في المستقبل.

تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي
(WFP/EB.A/2009/6-D/1)

25- قدمت الأمانة التقرير الذي تصدره سنوياً عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي. وعلى الرغم من أن الوثيقة تفيد بتنفيذ 18 توصية من مجموع 36 توصية (ما يمثل نسبة 50 المائة من الاستكمال)، 8 في المائة من التوصيات التي لم يتم استكمالها استلمت من عهد جد قريب. ولو أنه تم استثناء هذه التوصيات لكانت نسبة الاستكمال تقارب 64 في المائة.

26- وتساءل الأعضاء عن تنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن اللامركزية، وردت الأمانة بأن هذه الخطوط التوجيهية ستدرج في خطة الإدارة 2010-2011. كما تساءلت اللجنة عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بإدارة النتائج. وأقرت الأمانة بأنه على الرغم من اكتمال هذا البند فإن العمل ما زال جاريا في تحسين بعض الأدوات، من قبيل نظام تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات.

27- وفيما يتعلق بالكشف عن مرتبات كبار الموظفين، أكدت الأمانة أن البيانات الحالية تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولاحظت أن الكشف عن المرتبات في بعض المناطق يشكل مسألة أمنية، وأنه يجري بحث المسألة بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وبما أن عملية الكشف قد أوصى بها المراجع الخارجي ودعمتها مبدئيا لجنة المالية، وافقت الأمانة على إيلاء المسألة أهمية مناسبة.

تقرير المفتش العام
(WFP/EB.A/2009/6-E/1)

28- قدَّم المفتش العام التقرير مشيراً إلى أن تحسُّن كبير في حوكمة **البرنامج** والرقابة خلال السنة الماضية. وشملت تلك التحسينات تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي ساهمت في النهوض بإدارة المخزونات، وإدارة الممتلكات والمنشأة والمعدات، وإدارة المدفوعات من خلال نظام الاستحقاق؛ وتطوير النسخة الثانية من شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2، وإنشاء مكتب الأخلاقيات، والأخذ بسياسات الكشف عن المعلومات المالية، وتعديل سياسة حماية درء الخطر. على أن اللجنة لاحظت أن ثمة مجالات حدّدها مكتب المراجعة الداخلية، لا سيما مجال تكنولوجيا المعلومات، بأنها في حاجة إلى تحسين حسب ما هو وارد في التقرير.

29- وأقرت اللجنة بجودة وظيفة المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق في **البرنامج** كما هو مستدل به بأعلى رتب للجودة التي منحها معهد المراجعة الداخلية في استعراضه للمراجعة الداخلية ومن مكتب مكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بعد استعراضهما لوظائف التحقيق.

30- ووجدت اللجنة عموماً أن التقرير حافل بالمعلومات ومفيد، وأثنوا على التقدُّم المحرز في الرقابة، ولاحظوا خطة وضع سياسة للكشف عن المعلومات وسياسة لمكافحة الغش. ومع ذلك فقد أشار الأعضاء إلى أن التقارير المقبلة ينبغي أن تتضمّن الجوانب الإيجابية للرقابة، حيث أن التقرير الحالي لم يركِّز أساساً إلاّ على المسائل السلبية. ولاحظ الأعضاء أن الشكاوى في فئة المضايقات والتحرُّش الجنسي هي تقريبا نفس ما كانت عليه في السنة السابقة.

31- واستجابةً لأسئلة اللجنة، أوضح المفتش العام ما يلي:

- يبيِّن التقرير أنشطة واستنتاجات خدمات الرقابة المعروضة على المجلس التنفيذي للعلم والإحاطة. وتُعرَض التقارير المتعلقة بعمليات المراجعة والتحقيق الفردية على المدير التنفيذي، وتُصَنَّف الاستنتاجات إلى *عالية ومتوسطة ومنخفضة الخاطر*. وعلاوة على ذلك فقد أبلغ المفتش العام اللجنة بأن **البرنامج** يعكف على وضع سياسة بشأن الكشف عن المعلومات، وسوف تشمل هذه السياسة إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على تقارير المراجعة الداخلية.

- قدمت 31 شكوى بوقوع مضايقات/تحرُّش جنسي/إساءة استخدام السلطة خلال 2008 في **البرنامج**، (الذي بلغ عدد موظفيه 000 13 موظف). وبالنظر إلى سياسة **البرنامج** بشأن عدم التسامح مطلقاً في هذه المسألة، وكذلك الإجراءات المتخذة في المكاتب المنشأة حديثاً، مثل مكتب أمين المظالم، ومكتب الأخلاقيات، ومكتب المستشار العام، فقد ازداد عدد الموظفين الذين على علم بهذه السياسة ومن ثم عدد الشكاوى المقدمة منهم. على أنه يلاحظ أن الحالات الفعلية للتحقيقات الناشئة عن الشكاوى كانت أقل في عام 2008 مما كانت عليه في عام 2007. وشرح المفتش العام عملية تحويل الشكاوى إلى التحقيق، وهو ما لا يتم إلاّ بعد تقييم المعلومات والأدلة المساندة واعتبارها كافية لطلب فتح تحقيق.

- وفيما يتعلق بالتوظيف والموارد، أكّد المفتش العام أن عدد الموظفين ارتفع فقط بنسبة 16 في المائة منذ 2004. بينما ميزانية مكتب المفتش العام زادت بمثلين خلال هذه الفترة بسبب زيادة التكاليف، وهو ما نجم أساساً عن سعر صرف اليورو مقابل الدولار. ويوزع الموظفون بشكل متميِّز على مكتب المراجعة الخارجية ومكتب التفتيش والتحقيق. على أن التحقيقات تجري حسب الاقتضاء وتُنفَّذ عمليات التفتيش إذا توفَّرت الموارد. واقتصر التفتيش على حالة واحدة في عام 2008 بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد التحقيقات.

- فيما يتعلق بإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، تم اعتماد سياسة من المجلس التنفيذي في 2005. ويواصل مكتب المفتش العام المساعدة في التدريب على إدارة المخاطر عند الاقتضاء. ونُقِلت منذ وقت قريب جداً إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة إلى إدارة المساءلة ويجري ربطها بالإدارة القائمة على النتائج.

- وفيما يتعلق بالتوصيتين العالقتين من استعراض مكتب المراجعة الداخلية الذي أجراه معهد مراجعي الحسابات الداخليين فإن إحدى التوصيتين تتعلق بإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة؛ وتتعلق التوصية الأخرى باستقلال شعبة خدمات الرقابة. وتحقيقاً لهذه الغاية، حدَّدت المديرة التنفيذية مدة ثابتة لمنصبّ المفتش العام، وسوف يتعيّن تحديث ميثاق شعبة خدمات الرقابة الذي ستعتمده المديرة التنفيذية في حالة إدخال تغييرات أخرى على الدور الجديد للجنة مراجعة الحسابات، والكشف عن معلومات المراجعة إلى الأعضاء، وأي تحسينات أخرى في المراقبة؛ ستقتضي تحديث ميثاق شعبة خدمات الرقابة، الذي يوافق عليه المدير التنفيذي.

- وفيما يتعلق باختيار المكاتب القطرية للمراجعة، أوضح المفتش العام أن ذلك يستند إلى تقدير مخاطر المكاتب القطرية المختلفة. وبالنظر إلى حجم العمليات وعدد الموظفين والمكاتب التي تتطلبها تلك العمليات فضلا عن التعقيدات الأخرى في أفريقيا فإنها تُعد القارة التي تنفَّذ فيها عمليات المراجعة أكثر من غيرها من المناطق.

- تم تحديد رصد السلع وتنفيذ البرامج باعتباره أحد جوانب الضعف المتكررة خلال سنوات كثيرة.ومن المتوقّع أن تساعد المبادرتين الرئيسيتين المتخذتين مؤخراً، وهما اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومشروع ونجز 2، على تحسين رصد السلع وأنشطة البرامج.

32- رحبت اللجنة بعملية إجراء مراجعة لتكنولوجيا المعلومات لأول مرة كجزء من المراجعة القائمة على العمليات، ولاحظت بشئ من القلق إبراز مزيدا من جوانب الضعف في هذا المجال.

التحديث الخامس لخطة برنامج الأغذية العالمي للإدارة (2008-2009)

(WFP/EB.A/2009/6-F/1)

33- عرضت الأمانة التحديث الأخير لخطة **البرنامج** للإدارة 2008-2009 إلى جانب برنامج عمل معدل بميزانية مقدارها 11.8 مليار دولار أمريكي لفترة السنتين. وشمل التحديث مستوى الموارد المتوقعة بما قيمته 8.4 مليار دولار أمريكي لفترة السنتين، والتوقعات الأخيرة لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة التي كشفت عن أن الرصيد الختامي المتوقع يكفي لتغطية مصروفات دعم البرامج والإدارة لمدة أربعة اشهر تقريباً.

34- والتمست اللجنة توضيحاً للفرق بين تكاليف الدعم غير المباشرة المتوقع استلامها (505 مليون دولار أمريكي في فترة 2008-2009) في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة التي تتوقف على المستوى المتوقع للموارد، ومجموع متطلبات إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة (771 مليون دولار أمريكي في الجدول 1)، التي تستند إلى برنامج العمل الكامل.

35- كما التمست اللجنة مزيدا من التفاصيل التي وافقت الأمانة على تقديمها بخصوص الزيادات في برنامج العمل، كمرفق بتقرير لجنة المالية عند إحالته إلى المجلس التنفيذي (انظر الملحق).

36- ولاحظت اللجنة- وأكدت الأمانة- أن مصادر التقارير التشغيلية المختلفة ستتواءم في المستقبل بشكل أفضل نتيجة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعملية إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي التي جرت مؤخراً.

تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة -4 (ز) من اللائحة العامة)

(WFP/EB.A/2009/6-H/1)

37- لاحظت الأمانة التقرير المتعلق باستخدام الموارد النقدية غير المقيدة لشراء السلع والإعفاء من تكاليف الدعم غير المباشرة، وأن هذا التقرير قد أعد وفقا لما ينص عليه النظام المالي. واقترحت اللجنة إضافة معلومات إلى التقرير حتى يغدو أكثر اتصالا بالموضوع، واقترحت أن يشمل معلومات عن مشتريات السلع من جميع الموارد وألا تقتصر على مجرد الموارد النقدية غير المقيدة.

تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

(WFP/EB.A/2009/6-B/1) و(WFP/EB.A/2009/6-B/1/Add.1)

38- عرضت الأمانة الوثيقة التي تتضمن اقتراح المدير التنفيذي بشأن تعيين الأعضاء الجدد في لجنة مراجعة الحسابات، ولاحظت أن الاختيار يتم على أساس المعايير المعتمدة، وهي أن يتمتع الأعضاء بالخبرة المالية الحديثة وذات الصلة؛ وأن يكون لدى بعض الأعضاء خبرة في مراجعة الحسابات على المستويات العليا؛ ووجوب أن يكون جميعهم مستقلين عن أمانة **البرنامج** والمجلس التنفيذي.

39- ورحبت اللجنة بالمزيج السليم للخبرة في شئون المالية ومراجعة الحسابات والسياسة في لجنة مراجعة الحسابات، وشددت على الحاجة إلى التوازن الجغرافي.

40- وعلى أساس مؤهلات المرشحَيْن ومعايير اختيار الأعضاء التي أخذت بعين الاعتبار فإن لجنة المالية تصادق على المرشحَيْن المقترحين.

التقرير السنوي للجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات
(WFP/EB.A/2009/6-G/1/Rev.1)

41- رحبت لجنة المالية بفرصة استعراض التقرير السنوي للجنة البرنامج لمراجعة الحسابات، الذي جرى عرضه على المجلس التنفيذي، وفقا للاختصاصات المعدلة. ويبين التقرير تركيبة ووظيفة لجنة مراجعة الحسابات ويتضمن ملاحظات حول تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإعداد الكشوف المالية، ومسائل من قبيل الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر والمراجعة الخارجية. ولاحظت لجنة المراجعة وجود صعوبات في تنفيذي نظام ونجز 2.

42- كما ساندت اللجنة الحاجة إلى توضيح دور لجنة مراجعة الحسابات وتفاعلها مع الهيئات الأخرى المعنية بمراجعة الحسابات وازدواجية تسلسل المسؤوليات أمام المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي، وهيئتيها الاستشارتين (لجنة المالية واللجنة الاستشارية بشأن المسائل الإدارية والميزانية)؛ فضلا عن إشراك لجنة المراجعة في اختيار المراجع الخارجي.

43- ونظرا إلى دور لجنة المراجعة كهيئة استشارية، أكدت اللجنة على الحاجة إلى الإقرار باستنتاجات لجنة المراجعة كتوصيات إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي، وليس كقرارات كما هو وارد في الفقرة 10 من تقرير لجنة المراجعة. وطلبت اللجنة أيضا أن يحضر عضو من لجنة المراجعة دورة لجنة المالية عند عرض التقارير المقبلة للجنة **البرنامج** لمراجعة الحسابات.

معلومات محدثة عن النسخة الثانية لمشروع شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز2
(WFP/EB.A/2009/6-I/1)

44- عرضت الأمانة آخر المعلومات عن النسخة الثانية لمشروع شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2، وأكدت أن المشروع في مراحله التحضيرية الأخيرة استعدادا للبدء في تشغيله في الأول من يوليو/تموز 2009. وأشارت الأمانة إلى أنه قد تم إحراز مزيد من التقدم في اختبار النظام وترحيل البيانات والاستعداد التنظيمي منذ إعداد الوثيقة في نهاية أبريل/نيسان.

45- ورحبت اللجنة بالوثيقة، ولكنها لفتت الانتباه إلى الحاجة إلى تنفيذ التوصية المناسبة الواردة في التقريرين "تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي" (التوصيات من 2 حتى 4) ومراعاة "التقرير السنوي للجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات' (الفقرة 52)" وشددت على الحاجة إلى إجراء تقدير لتكاليف وفوائد مشروع ونجز 2.

46- ولفتت اللجنة نظر المجلس إلى الفقرة 22 من وثيقة ونجز 2 (WFP/EB/A/2009/6-I/1). ولن تتيح نسخة عام 2009 من نظام ونجز 2 عددا من المهام التي تم تأجيلها لأسباب الميزانية وللحد من تعقيد عملية تنفيذ النظام والمخاطر المتصلة بذلك. وبالتالي ستتجاوز التكلفة الكاملة لنظام ونجز 2 ستتجاوز الاعتمادات المرصودة في الميزانية المحددة بمبلغ 56.5 مليون دولار أمريكي إذا تم توفير المهام المؤجلة.

47- وتتطلع اللجنة إلى آخر المعلومات عن تكلفة وتوقيت تنفيذ المهام المؤجلة.

مسائل أخرى

موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة

48- أحيطت اللجنة علماً بأنه تقرر عقد الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة في روما في الفترة من 27 إلى 31 يوليو/تموز 2009.

أية مسائل أخرى

49- أعادت اللجنة التأكيد على عزمها تحديد بشكل أوضح دورها تجاه هيكل حوكمة **البرنامج** من خلال التزام مقبل بين رئيس اللجنة ورئيس المجلس التنفيذي. وأوصت اللجنة بأن يعرض رئيس لجنة المالية تقرير اللجنة في أثناء دورة المجلس التنفيذي **للبرنامج**.

50- وأشارت اللجنة إلى الحاجة إلى إعادة النظر في المعايير المعمول بها لتقديم وثائق المجلس التنفيذي إلى لجنة المالية، وأنه ينبغي عقد اجتماع بين رئيس لجنة المالية ومكتب المجلس التنفيذي لمناقشة هذه المسألة.

الملحق

معلومات إضافية عن الزيادات المتوقعة في المتطلبات المشار إليها في الوثيقة "التحديث الخامس لخطة البرنامج للإدارة (2008-2009)

الجدول 1: الزيادات في المتطلبات للمشاريع المدرجة تحت "بنود أخرى" في التحديث الخامس لخطة الإدارة (2008-2009)

المكتب القطري	المشروع	الزيادة في المتطلبات *(بملايين الدولارات)*
قيرغيزستان	عملية الطوارئ 10804.0	11.86
إثيوبيا	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10665.0	11.68
طاجيكستان	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10603.0	8.66
جمهورية أفريقيا الوسطى	المشروع الإنمائي 10361.0	5.38
أفغانستان	عملية خاصة 10514.0	5.14
أوغندا	المشروع الإنمائي 10792.0	4.97
بوركينا فاسو	المشروع الإنمائي 10399.0	4.53
باكستان	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10504.0	4.34
اليمن	عملية الطوارئ 10806.0	3.72
بوروندي	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10528.1	3.16
اليمن	عملية الطوارئ 10684.0	2.62
ميانمار	عملية خاصة 10751.0	2.61
سورية	عملية الطوارئ 10778.0	2.54
نيبال	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10676.0	2.45
مالاوي	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10309.1	2.25
كينيا	البرنامج القطري 10668.0	2.02
بنود أخرى *		8.86
المجموع		**86.79**

* تشمل البنود الأخرى في هذا الجدول تنقيحات لميزانيات أكثر من 200 مشروع

الجدول 2: الزيادات في المتطلبات بحسب المشاريع كل على حدة للبلدان ذات المشاريع المتعددة، المدرجة تحت التحديث الخامس لخطة الإدارة (2008-2009)

		(بملايين الدولارات)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	عملية الطوارئ 10824.0	27.77
	عملية خاصة 10556.0	13.06
		40.83
الأرض الفلسطينية المحتلة	عملية الطوارئ 10817.0	78.97
	عملية خاصة 10815.0	3.34
		82.31
الصومال	عملية الطوارئ 10812.0	65.18
	عملية خاصة 10681.0	11.50
		76.68
أوغندا	البرنامج القطري 10807.0	22.54
	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10121.3	81.02
	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10121.2	22.71
	عملية الطوارئ 10811.0	77.77
		204.04